

انطلاقاً من التزام الجمعية بمبادئ الحوكمة والشفافية والنزاهة، وتعزيزاً لاستقلالية مجلس الإدارة وسلامة الإجراءات الإدارية والمالية، وبعد مراجعة السجلات والبيانات والإفصاحات المتاحة لدى الجمعية حتى تاريخ إعداد هذا الإفصاح؛ فإن الجمعية تفصح عما يلي:

١. عدم الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل التنفيذي:  
لا يشغل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة وظيفة تنفيذية أو إدارية أو مالية أو تعليمية بأجر لدى الجمعية، ولا يجمع أي منهم بين عضوية مجلس الإدارة والعمل الوظيفي أو التنفيذي في الجمعية .
٢. استقلال مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية:  
تمارس الإدارة التنفيذية أعمالها التشغيلية وفق الصلاحيات المعتمدة، بينما يتولى مجلس الإدارة مهامه الإشرافية والرقابية والاستراتيجية، بما يحقق الفصل بين سلطة الاعتماد والإشراف وبين التنفيذ والتشغيل .
٣. تعارض المصالح:  
وفق الإفصاحات والسجلات المتاحة، لا يوجد تعارض مصالح قائم وغير مفصح عنه لدى أعضاء مجلس الإدارة أو شاغلي المناصب التنفيذية من شأنه التأثير في نزاهة القرارات أو استقلالياتها أو الإضرار بمصالح الجمعية .
٤. الأطراف ذات العلاقة:  
لا توجد، وفق ما هو مثبت في سجلات الجمعية، علاقات أو مصالح مباشرة أو غير مباشرة غير مفصح عنها بين أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية وبين الموردين أو المتعاقدين أو مقدمي الخدمات تؤثر في عدالة ونزاهة التعاملات .
٥. العقود والتعاملات المالية:  
لا توجد عقود أو مشتريات أو توريدات أو تعاملات مالية لصالح أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بصفته الشخصية، إلا ما قد يتم وفق سند نظامي وبعد استكمال متطلبات الإفصاح والموافقات النظامية والتوثيق اللازم .
٦. المنافع والمصالح الشخصية:  
لم يتم، وفق سجلات الجمعية، تمكين أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة من استخدام أموال الجمعية أو أصولها أو ممتلكاتها أو مواردها لتحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة دون سند نظامي .
٧. الهدايا والمزايا:  
لا يجوز قبول أو تقديم أي هدية أو منفعة أو ميزة يمكن أن تؤثر في استقلال القرار أو تنشئ شبهة تعارض مصالح، وتخضع أي حالة من هذا النوع للسياسات والإجراءات المعتمدة لدى الجمعية .
٨. الفصل بين الصلاحيات المالية والإدارية:  
تعمل الجمعية على الفصل بين مهام الطلب والاعتماد والتنفيذ والصرف والمراجعة، بما يعزز الرقابة الداخلية ويحد من مخاطر تعارض المصالح أو إساءة استخدام الصلاحيات .
٩. استقلالية الرقابة والمراجعة:  
تمارس أعمال المراجعة والرقابة الداخلية باستقلالية عن الجهات التنفيذية محل المراجعة، ترفع الملاحظات والتقارير للجهة المختصة وفق الهيكل والصلاحيات المعتمدة .



١٠. سرية المعلومات:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملون بالمحافظة على سرية المعلومات والوثائق والبيانات التي يطلعون عليها بحكم مهامهم، وعدم استخدامها لتحقيق منفعة شخصية أو لمصلحة أي طرف آخر .

١١. الامتناع عن المشاركة عند وجود مصلحة:

يلتزم أي عضو أو مسؤول تنشأ له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في موضوع معروض على الجمعية بالإفصاح عنها فوراً، والامتناع عن المشاركة في مناقشة الموضوع أو اتخاذ القرار بشأنه متى كان ذلك مطلباً نظاماً أو وفق سياسة تعارض المصالح .

١٢. الإفصاح المستمر:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب الصلاحيات بإبلاغ الجمعية فور حدوث أي تغيير قد ينشأ عنه تعارض مصالح أو علاقة مع طرف ذي صلة، وعدم الاكتفاء بالإفصاح السنوي .

١٣. عدم التأثير على القرارات:

لا يجوز لأي عضو أو مسؤول استخدام منصبه أو صلاحياته للتأثير على قرارات التوظيف أو التعاقد أو الشراء أو الصرف أو الاستثمار لتحقيق مصلحة خاصة له أو لأحد الأطراف المرتبطة به .

١٤. سلامة التوظيف والتكليف:

تتم إجراءات التوظيف والتكليف والتعاقد وفق الاحتياج الفعلي والصلاحيات والإجراءات المعتمدة، وبما يحقق العدالة والشفافية وعدم المحاباة .

١٥. المسؤولية عن صحة الإفصاح:

يعتمد هذا الإفصاح على السجلات والبيانات والإقرارات المتاحة لدى الجمعية حتى تاريخ إصداره، وأي معلومة أو مصلحة لم يتم الإفصاح عنها من صاحب العلاقة تبقى مسؤوليته، مع حق الجمعية في اتخاذ الإجراءات النظامية عند ثبوت خلاف ما تم الإفصاح عنه .

إقرار الجمعية

وبناءً على ما سبق، تؤكد الجمعية التزامها بالفصل بين الاختصاصات الإشرافية والتنفيذية، ومنع تعارض المصالح، وضبط التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتعزيز الشفافية والاستقلالية والرقابة الداخلية، مع مراجعة هذا الإفصاح وتحديثه دورياً وكلما طرأ ما يستوجب التعديل.

